

البناء

الهيئات الاقتصادية تطالب
بتشكيل هيئة طوارئ وزارية

عقدت الهيئات الاقتصادية، اجتماعاً في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان لتقييم نتائج لقاء «بيال» الذي عقده الأسبوع الماضي بعنوان «نداء 25 حزيران... لقرار ضد الانتحار»، بالتعاقد مع الاتحاد العمالي العام، والمجتمع المدني، ونقابات المهن الحرة.

وأصدر المجتمعون بياناً أعلنوا فيه «أن الهيئات ابدت، ارتياحها للمشاهد الوطني الجامع الذي شهده لقاء بيال وأظهر توحيد اللبنانيين إزاء الأخطار التي تتهدد بلدهم وعلى رأسها الخطر الاقتصادي الداهم، وقوّرت الاستمرار في تحركها الوطني، ومتابعة الخطوات مع شركائها الأساسيين في تنظيم اللقاء، إلى جانب كافة المكونات التي تؤيد مطالبها للخروج من الواقع المتردي الذي وصلت إليه البلاد، والذي بات السكوت عليه جريمة في حق الوطن. ولهذه الغاية تشكلت لجنة متابعة من رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، ورئيس غرفة صيدا والجنوب محمد صالح ورئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس ورئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز شارل عريبي.

ورحبت الهيئات «بعودة مجلس الوزراء بعد انقطاع دام عدة أسابيع، واعتبرت أن هذه الخطوة مهمة جداً، على أمل الاعتدال للجلسات لمجرد الانعقاد، بحيث تخرج عنها مقررات مهمة بعيداً من منطلق التغطيل الذي يمين على عمل مجلس الوزراء في الفترة الماضية، ما أدى إلى شل الحكومة والبلد في آن معاً».

وجددت الهيئات موقفها الداعي إلى «ضرورة الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية في أقرب فرصة ممكنة، وكذلك تفعيل عمل مجلس النواب وعقد جلسات تشريعية من أجل إقرار مشاريع القوانين الملحة، خصوصاً في ظل وجود اتفاقيات وهبات موقعة بين لبنان ومؤسسات دولية والعديد من دول العالم».

وطالبت الهيئات «بتشكيل هيئة طوارئ» تتكون من الوزراء المعيّنين بالشأنين الاقتصادي والمالي، وحاكم مصرف لبنان، تكون مهمتها في المقام الأول إيجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني».

لقاءات لبنانية - صينية للبحث
في تطوير التواصل السياحي

نظمت «الرابطة اللبنانية - الصينية للصدقة والتعاون» ممثلة برئيسها مسعود صاهر ومسؤول اللجنة السياحية حنا خياط، وبدعوة من جمعية «الصدقة الصينية مع شعوب العالم»، برنامجاً لزيارة وفد النقابات السياحية اللبنانية إلى الصين الذي ضمّ: رئيس اتحاد النقابات السياحية بيار الأشقر، رئيس نقابة أصحاب وكالات السفر جان عبود والعضو سهيل أبو عسلي، الرئيس الفخري لنقابة أصحاب المطاعم والمقاهي والملاهي بول عريس ونائب الرئيس خالد زرها والعضو وليد حايك ومدير التطوير في كازينو لبنان إيلي قيامة.

والتي الوفد مسؤولي جمعية الصداقة الصينية مع شعوب العالم في بيجينغ وشانغهاي وشكرهم على «حفاوة الاستضافة المميزة التي حظي بها الوفد».

وعقد رؤساء النقابات السياحية في لبنان، اجتماعات موسعة مع ممثلي القطاع السياحي والفندقي وشركات التجهيز الفندقي ووكالات السفر في الصين، وأطلع الوفد على تطور المؤسسات السياحية الصينية وناقش مع الجانب الصيني سبل استقطاب السياح الصينيين بأعداد كبيرة إلى لبنان، كما طلع الوفد اللبناني الصينيين على ميزات لبنان السياحية والتاريخية والثقافية ومناخه الجميل ورفاه الحياة الاجتماعية والحفلات الفنية والمهرجانات العالمية المميزة التي تحيي صيف لبنان.

ودعا الوفد إلى «تطوير قنوات التواصل المباشر لتبادل السياح»، مشدداً على «أهمية فتح خط طيران سياحي مباشر مع الصين».

«الطاقة» أصدرت تسعيرة

المولدات عن شهر حزيران

أعلنت وزارة الطاقة والمياه في بيان صدر عن مكتبها الإعلامي «أن السعر العادل لتعريفات المولدات الكهربائية الخاصة عن شهر حزيران هو:

271 ل.ل. - كل ساعة تقنين للمستهلكين (بقدرة 5 أمبير)، 542 ل.ل. (بقدرة 10 أمبير).

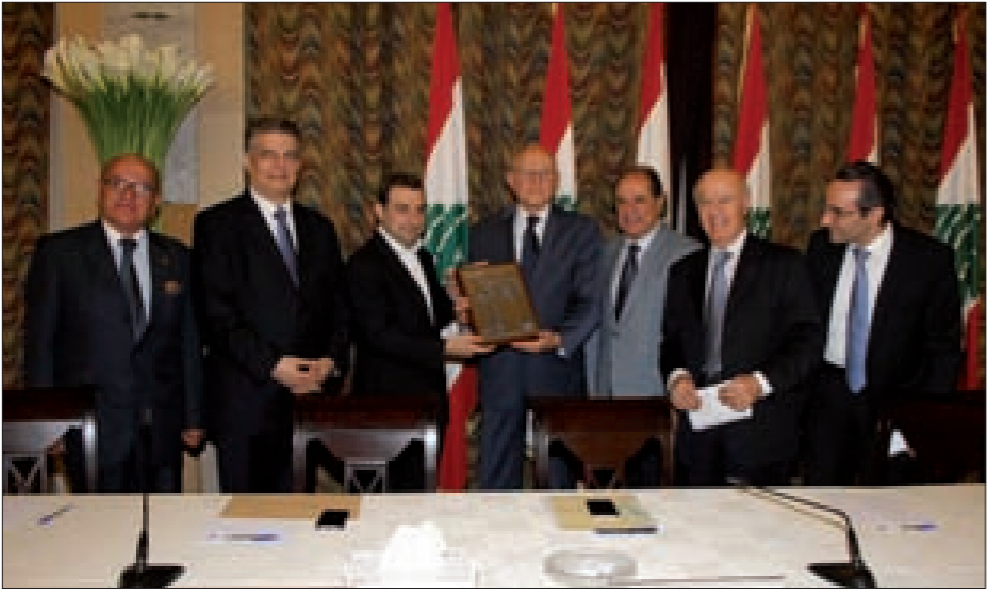
271 ل.ل. - كل كيلوات ساعة.

وأشارت إلى أن هذه التعرفة مبنية على أساس سعر وسطي لصفحة المازوت الأحمر (20 ليتر) لشهر حزيران البالغ 17.173 ل.ل. وذلك بعد احتساب كافة مصاريف وفوائد وأكلاف المولدات، بالإضافة إلى هامش ربح جيد لأصحابها، مع الإشارة إلى أن معدل ساعات القطع في كافة المناطق اللبنانية بلغ 322 ساعة في شهر حزيران خارج مدينة بيروت التي تصدرت فيها الكهرباء حالياً 3 ساعات يومياً.

وقد صدرت هذه التسعيرة بناءً على الجداول الحسابي المعتمد من قبل وزارة الطاقة منذ تاريخ 10/14/2010، وتطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 2 من الصادر بتاريخ 14/12/2011 في شأن اتخاذ التدابير اللازمة لضبط تسعيرة المولدات الخاصة، واستناداً إلى آلية التطبيق المشتركة بين الوزارات (الطاقة الداخلية والاقتصاد) المعلن عنها بتاريخ 20/12/2011 والتي حددت مسؤولية وزارة الطاقة والمياه في تعميم تسعيرة المولدات الخاصة استناداً إلى أسعار المازوت في نهاية كل شهر.

كما أعلنت الوزارة أنها أرسلت إلى وزارتي الداخلية والاقتصاد كتباً حول تسعيرة شهر حزيران 2015 للقيام بالمقتضى، بحسب آلية الضبط المشتركة.

إطلاق الوصفة الطبية الموحدة رسمياً من السراي

أبو فاعور: ليست موجة عابرة ومستعدون
لأي نقاش موضوعي يقود إلى تطبيق سليم

بان أقول دون كبير وفري في هذا الشهر الفضيل، تمكرون ويكفرون وستكون الدولة أشد الماكزين، فلا زلنا نعيش في دولة ونعيش في دولة فيها قضاء، ونحن لا يمكن أن نضغط إلا بمنطق الحق والقانون».

وختم: «الوصفة الطبية سوف تطبق وإذا ظهرت أي عيوب أو شوائب فنحن على استعداد للتصحيح ولكن نحن ندخل في زمن جديد في علاقة المريض اللبناني بالدواء وبالطبيب اللبناني والصيدلي والقطاع الطبي، أمل أن يكون النجاح حليفنا وحليف كل الشرفاء في هذا المشروع».

وفي الختام، ألقى سلام كلمة جاء فيها: «في أجواء علمية ومهنية، في عالم الصحة وسلامة المواطن اللبناني لتلقي اليوم، لتلقي بعد جهد مميز لوزارة الصحة ووزارة العمل ولجنة الصحة النيابية والنقابات والهيئات والضيامن الاجتماعي وكل من هو معني في هذا الأمر، لتلقي لتعلن موقفاً، بل إنجازاً وطنياً كبيراً أسميه الحدث الوطني الكبير، ألا وهو الوصفة الطبية الموحدة (...) هذا الإنجاز الوطني الذي يسعى إلى تخفيف الأعباء عن المواطن إن كان بالنسبة إلى كلفة الدواء أو الفاتورة الوطنية الكبيرة جراء هذه الكلفة هذا بالإضافة إلى صناعة الدواء ودور الدولة القائد والرائد في هذا العالم والذي غاب لسنوات طويلة واليوم يعود ويطل علينا من جديد».

الفرصة أمامه لصرف دواء بديل من الدواء الوارد في الوصفة الطبية، بعد موافقة الطبيب المعالج، وبذلك تكون موافقة المريض أيضاً، وبذلك تكون قد فتحت الباب أمام استعمال أوسع لدواء الجنتريك، لمساعدة الناس في تأمين الدواء بأسعار معقولة، من جهة، ومن جهة ثانية تكون قد حافظنا على حق الطبيب في وصف الدواء الذي يراه مناسباً. وفي مجالتي، نقب أطباء بيروت أنطوان البستاني، نقب أطباء الشمال الدكتور إيلي حبيب، نقب الصيدلة الدكتور ربيع حسونة، وعقد مع السفراء والنواب وشخصيات نقابية واجتماعية وإعلامية.

وأكد نقيب الأطباء «أن الجسم الطبي في لبنان، بنقائبيته، كان وسبق القانون دليله في مزاولته مهنته الشريفة بإنجازاتها وأخطائها، والقانون يحمي علمنا وهو فقط يضغط على قراراتنا ونطبقه مختارين مطواعين وهو الذي سنخدمه المواطن في صحته كما في مرضه».

بعد ذلك تحدث مجدلاًني وقال: «ما فعلناه تحديداً في لجنة الصحة بالنسبة إلى مشروع الوصفة الطبية الموحدة، أننا تقدمنا باقتراح قانون لتعديل المادتين 46 و47 من قانون مزاوله مهنة الصيدلي، وبذلك صحتنا الصيدلي بمراسلة دوره النصي المكمل لدور الطبيب من خلال إتاحة

برعاية رئيس الحكومة تمام سلام وحضوره، أطلقت رسمياً في السراي الحكومية أمس، الوصفة الطبية الموحدة التي يبدأ تنفيذها في منتصف تموز المقبل، في حضور وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل سجحان قزي، البيئية محمد المشنوق، والشباب والرياضة عبد المطلب الحناوي. كما حضر رئيس لجنة الصحة النيابية عاطف مجدلاًني، نقب أطباء بيروت أنطوان البستاني، نقب أطباء الشمال الدكتور إيلي حبيب، نقب الصيدلة الدكتور ربيع حسونة، وعقد مع السفراء والنواب وشخصيات نقابية واجتماعية وإعلامية.

ورأى قزي أن «هذا الإنجاز هو إنتاج وزارة العمل من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي كان السباق منذ سنوات وسنوات مع لجنة الصحة النيابية وصلا إلى إطلاق هذه الوصفة، وهو إنجاز مع نقابتي الأطباء والصيدلة حيث التعاون معهما كان إيجابياً دائماً واليوم يؤكدنا هذا الأمر من خلال إطلاق هذه الوصفة».

وأكد أبو فاعور من ناحيته، «أننا مستعدون لأي نقاش علمي وموضوعي يقود إلى تطبيق سليم للوصفة، ولكن أنا أنصح أن يخرج البعض من ذهنيتة أن هذه موجة عابرة وتخلص منها، لأنني صراحة أعلم أن البعض لا يزال ينصب الكمان والفخاخ للوصفة، واكتفي

ورشة عمل عن القروض الميسرة

لمكافحة التلوث البيئي برعاية سلامة

أفكار بين مصرف لبنان والبنك الدولي ووزارة البيئة تطورت لتتحول إلى مبادرة مشتركة بيننا، واعين لأهمية القطاع الصناعي ودوره الأساسي والريادي في الاقتصاد»، وقال: «أن هذا الأمر شكل حافزاً لنا لتأمين السبل المختلفة لتطوير عمل القطاع الصناعي والذي يعتبر الحد من التلوث في هذا القطاع أساساً لتطويره وليس أمراً تجميلاً وهو بوابة لإدخال تقنيات جديدة التي ستخلق عالماً من الفرص التي سيؤهل القطاع لتغيير بنيتة أكلافه وطرق الإنتاج اعتماداً على مصادر الطاقة البديلة ما يسوس من آفاقه المستقبلية وقدراته لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية».

وأوضح المشنوق، من جهته، «أن مشروع LEPAP يهدف إلى تمويل مشاريع بيئية للحد من التلوث الصناعي من خلال تقديم قروض ميسرة إلى المؤسسات الصناعية بفائدة نسبتها حوالي المصارف في المئة مدعومة من مصرف لبنان عبر المصارف التجارية. كما ويقدم LEPAP دعماً تقنياً مجانياً للمصانع لمساعدتهم على تقييم الوضع البيئي للمصنع كما وإيجاد الحلول للمشاكل بما يتماشى مع القوانين والأنظمة اللبنانية».

عقدت قبل ظهر أمس في مصرف لبنان، ورشة عمل بعنوان «قروض ميسرة لمكافحة التلوث البيئي في لبنان»، بدعوة من معهد التدريب والإعداد في المصرف وبرعاية الحاكم رياض سلامة، في حضور وزير البيئية محمد المشنوق، وبمشاركة مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوكا رندا ومدير مكتب التعاون التقني الإيطالي في لبنان ديجيان أندريانا ساندرى وممثلين عن مشروع مكافحة التلوث الصناعي LEPAP. وعدد من المصارف.

استهل المشنوق بالمشيد الوطني، ثم تحدث سلامة مشيراً إلى أن «المصارف اللبنانية قامت بمجموعة مبادرات خضراء كرسالة ومسؤولية بيئية تجاه المجتمع المحيط، لكن كل هذه المبادرات كانت متناثرة وكانت تحتاج إلى آلية متكاملة. من هنا برزت أهمية التعاميم المتتالية التي أصدرها مصرف لبنان المتخصصة لدعم الصداقة البيئية مع إعطاء حوافز إضافية لقروض الطاقة ومكافحة التلوث الصناعي، أي عملياً التعاميم أضافت منتجات جديدة للمصارف، ما يوحد الرؤية والهدف وآليات التنفيذ».

ولفت إلى «أن مبادرة LEPAP، التي بدأت بتبادل

«برينتانيا غاردن» في برمانا وجهة صيف 2015



تمّ افتتاح «حديقة برينتانيا» بما تضمه من مجموعة مطاعم في 24 حزيران 2015 في فندق «برينتانيا بالاس» في برمانا، وتخللت الأسمية التي حضرها حشد من الشخصيات السياسية والإعلامية والاجتماعية عروضاً فنية متميزة. وفي هذا الإطار، أشار صاحب فندق برينتانيا جورج الأشقر إلى أن «المشروع الذي ضم في شكل متناسب مع جميع الأذواق والأعمار هو بمثابة فرصة للعائلات والأصدقاء والسياح ليتذوقوا أفضل الماكولات، ويستمتعوا بالمناسبات الرائعة والمناظر الخلابة فضلاً عن العروض الفنية الحية بعيداً من صخب المدينة».

وأضاف: «أكملت مخطط صيف 2015 بإدخال «ميلانا» و«سينكو لاونج» و«كلاسيك برغر» و«مانويليا بايكوري» إلى حديقة فندق «برينتانيا». ويساهم هذا المشروع بالدرجة الأولى في إحياء برمانا، تلك البلدة العربية التي لطالما روت ذكريات الماضي وتشهد اليوم على حكايات جديدة».

ويعرف عن «برينتانيا بالاس» أنه عنوان لأصالة الضيافة منذ أكثر من سبعة وسبعين عاماً، ولطالما كان مقصداً للعائلات التي تزور لبنان، لقضاء فصل الصيف، ولا يزال. أما اليوم، وبعد افتتاح «برينتانيا غاردن»، بات للحديقة زوارها من الأصدقاء والعائلات، في مكان يتسع للجميع. وقد نفذ مشروع الحديقة «برينتانيا غاردن» هذا العام (2015) أي بعد مضي 75 عاماً على تأسيس الفندق، وهو يضم خمسة مطاعم مختلفة لكل ثقافتها الخواصة بدءاً من الإيطالية، مروراً باليابانية واللاتينية وصولاً إلى اللبنانية. والمطاعم هي: «ميلانا»، و«سينكو لاونج»، و«كلاسيك برغر»، و«مانويليا بايكوري».

حكي سوري

القطاعان الاستراتيجيان!

■ د. سمير صارم

الذي يريد ذلك ويسعى إليه، لربما يستطيع إركاع سورية من خلال الغذاء، وهنا أستطيع التأكيد أن الزراعة والقطاع العام أدبا دوراً هاماً في دعم قرارنا السياسي وصمودنا الاقتصادي، بما انعكس إيجاباً على جبهاتنا العسكرية، لذلك من المهم أن تكون الزراعة أولاً والقطاع العام أولاً لا سيما الإنشائي منه، وهو صاحب الخبرات المشهود لها.

إن لا بد من دعم الزراعة فنتنتج القمح الذي يحقق لنا الاكتفاء الذاتي قدر الاستطاعة، ومعروف أن سورية حققت مثل هذا الاكتفاء بنسبة عالية في بعض سنوات خلت، وهذا الاهتمام يتطلب بالتأكيد العمل على توسيع الرقعة الزراعية، وتوفير مستلزمات الزراعة ومتطلباتها، كذلك توفير مختلف أسباب الدعم لهذا القطاع، وهذا لا شك يدفع الناس إلى التمسك بأرضهم أكثر وأكثر.

لقد عانت الزراعة خلال سنوات قريبة مضت من الإهمال المستمر لصالح قطاعات أخرى كقطاع الخدمات، وقد تراجعت مساهمتها في الناتج الإجمالي من نحو 25 في المئة إلى نحو 15 في المئة، وليس من الصدف في هذا المجال أن يعاني القطاع العام من الإهمال المتعمد أيضاً، فتراجع دوره كذلك.

لذلك من المهم أن يكون دعم القطاع العام ودعم الزراعة أولوية، وبذلك نتقدم بقتة لتنفيذ هذه المهمة التي وضعتها للرئيس بشار الأسد منذ خطاب القسم أمام الجهات المعنية!

فهل ستخطو الجهات المعنية الخطوات الصحيحة في هذا المجال؟ أم أننا سننتظر من يدفنا ذلك؟ أو ليؤكد لنا أهمية هذين القطاعين ويطلب بدعمهما... وكأنا نكتشف أهمية وضرورة هذا الدعم وكأنا نكتشف أهمية هذين القطاعين لأول مرة!

مصرف سورية المركزي يطرح

أوراقاً نقدية جديدة من فئة 1000 ليرة

فقطهر علامة بشكل مربعات في أسفل يمين الورقة وتغيير ألوان المربعات عندما تلوي الورقة. ومن الميزات أيضاً خيط الأمان للتعامل معها تحظر تشويهاها بأي رسومات أو كتابات أو أختام ويحق لأمناء الصناديق في المصارف مصادرتها بما يعرض حاملها لخسارة قيمتها، مشيراً إلى أن الأوراق الجديدة طبعت في روسيا وتتمتع بجودة عالية من حيث المواد المستخدمة في صنعها والميزات الفنية المصنفة لمنع تزوير العملة، مؤكداً عدم حدوث أي عملية تزوير على الفئات النقدية الجديدة.

وأوضح ميالة أن المصرف في طور التحضير والدراسة لحاجة السوق من أجل طرح ورقة نقدية من فئة ألفي ليرة، معتبراً أن التضخم الحالي الموجوب لم يفرض على المصرف طباعة فئات نقدية جديدة كون الفئات الموجودة تتناسب مع الأسعار.

كما أوضح ميالة أن المصرف المركزي راعي في الإصدار الجديد وجود مزاي أمنية متعددة وحديثة في الأوراق النقدية يمكن التعرف عليها من قبل المواطنين بطريقة سهلة كالعلامات البارزة والنجمة متغيرة اللون وخيط الأمان وميزة الرؤية عبر الورقة.

وتتميز ورقة 1000 ليرة الجديدة بالأشكال والرسومات التي تتضمنها فعلى الوجه الأمامي صورة مدرج بصري وعلى الوجه الخلفي لوحة موزاييك الضوء ويلغ طول الورقة 155 مم وعرضها 65 مم وشكلها متناسب مع جميع الإصدارات السابقة من حيث العرض بينما يتفاوت في الطول وفي الوجه الأمامي علامات بارزة تضفي على الورقة خشونة مميزة بينما رقم الفئة والنقوش والتواقيع وعلامة المكوفين الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

وتتميز الورقة بوجود النجمة متغيرة اللون مميزة الصورة الكامنة وهي علامة بشكل نجمة في أسفل يسار الورقة تظهر بشكل موحد عند النظر إلى الورقة بشكل مباشر ويظهر رقم الفئة داخل النجمة بالوان متعددة عندما تلوي الورقة أما على الوجه الخلفي

القطاع العام والقطاع الزراعي قطاعان استراتيجيان... عبارة نقرأها ونسمعها كثيراً!

فماذا يعني ذلك؟ ولماذا كل هذا الحديث عنهما؟ إنه يؤكد الحقيقة التي أكدتها الأزمة في سورية، وهي أن قطاع الزراعة والقطاع العام من أهم القطاعات الإستراتيجية في اقتصادنا.

فقد لعبت الزراعة دوراً هاماً ومؤكداً في صمود سورية بوجه المؤامرة الكونية، ولولا استمرار هذا القطاع يؤدي دوراً في تحقيق الأمن الغذائي كان يمكن أن تنجح المؤامرة على سورية... وقد فر لنا القطاع الزراعي ريف الخبز واللحمة التي لا يستطيع أحد أن يمنع وصولها إلى أفواهنا... لذلك كان مطلوباً التأكيد على أهمية هذا القطاع وضرورة دعمه وتوفير مستلزمات استمرار نهوضه ليحقق الأمن الغذائي... وليشكل مع القطاع العام الرافعة الأساسية للاقتصاد السوري، وأهم عوامل الصمود خلال الأزمة الحالية. لذلك من المهم دعمه وتوفير مستلزمات نهوضه.

وهنا أشير إلى أن هذا القطاع لا يلقي العناية التي يستحقها وتتناسب مع دوره الاقتصادي والوطني... والأسباب عديدة، بعضها مبرر بسبب الأزمة وتداعياتها، وبعضها غير مبرر رغم الأزمة وتداعياتها.

والى جانب القطاع الزراعي هناك القطاع العام... هذا القطاع الذي يؤدي أدواراً اقتصادية واجتماعية معاً، وقد كان لهذين للقطاعين (الزراعة والعام) دوراً إيجابياً في مختلف مراحل الأزمة التي تمر على سورية، وقد ساهم القطاع العام بتوفير العديد من السلع، فأغنانا عن التسول من الغرب

طرح مصرف سورية المركزي أوراقاً نقدية جديدة من فئة 1000 ليرة سورية إصدار عام 2013 في التداول بالأسواق تحت عنوان «حضارة والانفتاح وتطور».

وأشار حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة في مؤتمر صحفي عقده في مقر المصرف إلى أن طرح الأوراق المالية الجديدة بدأ في عام 2010 بطرح نقود من فئة 50 و100 و200 و500 ليرة، ويأتي في سياق استكمال الإصدار الجديد من الفئات والتحسين المستمر لميزات الأوراق النقدية المطروحة في التداول من حيث المقاييس والرسومات سعياً إلى تغيير كامل العملة بما يعكس

المظهر الحضاري والتاريخي لسورية ويحافظ على سلامة الأوراق النقدية السلفية وحمايتها من التعرض للتلف نتيجة كثرة التداول ويضمن تكامل وانسجام الفئات المطروحة سواء من حيث الرسالة التي تقدمها الأوراق أو من حيث الألوان والمقاييس والميزات الأمنية، وبما يتناسب مع تطور صناعة العملة عالمياً.

ولفت ميالة إلى أن طرح الفئات الجديدة يأتي تلبية لمتطلبات السوق مؤكداً «عدم تأثير طباعة العملة الجديدة على معدلات التضخم أو استقرار سعر الصرف كونها ستحل مكان أموال قديمة

مهترنة»، وكشف عن «سحب 70 مليار ليرة أموالاً مهترنة من التداول وطباعة عشرة مليارات عملة جديدة»، لافتاً إلى وضها في التداول اعتباراً من يوم غد في الصرافات الآلية في محافظات دمشق واللاذقية وطرطوس وتبعا في جميع المحافظات السورية.

واعتبر ميالة أن طباعة الأوراق النقدية الجديدة في ظل الظروف الراهنة تأكيد على قدرة الاقتصاد السوري على مواجهة الصعوبات والعقبات التي وضعت في وجهه وعلى رأسها العقوبات الأوروبية والأميركية التي حطرت بطابع العملة السورية وشحنها، مؤكداً عزم المصرف الدفاع عن الليرة السورية واستقرارها واتخاذ كل ما يلزم لتلبية احتياجات السوق من أوراق نقدية من مختلف الفئات.



(سانا)

ميالة يشرح ميزات الفئة النقدية الجديدة